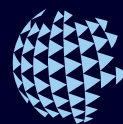




United Arab Emirates

مركز محمد بن راشد
للابتكار الحكومي
MOHAMMED BIN RASHID CENTRE
FOR GOVERNMENT INNOVATION



إطار الابتكار الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة



© جميع الحقوق محفوظة لكتب رئاسة مجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء بموجب التشريعات الاتحادية في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وقوانين حماية الملكية الفكرية.

Info@pmo.gov.ae

06	مقدمة عن الإصدار الثاني لإطار الابتكار الحكومي
08	خلق مساحة الابتكار الحكومي
10	مرحلة جديدة من الابتكار الحكومي
12	الابتكارات الحكومية في حكومة دولة الإمارات
14	تطور مراحل الابتكار
16	الإطار الجديد للابتكار الحكومي
20	هيكل الإطار الجديد للابتكار الحكومي
22	الهدف الرئيسي لإطار الابتكار الحكومي الجديد
26	الابتكار على مستوى الجهة
34	الرؤساء التنفيذيون للابتكار
40	تمويل الابتكار
46	حوكمة الابتكار
54	عن مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي

قائمة المحتويات

مقدمة عن الإصدار الثاني لإطار الابتكار الحكومي

لقد أطلقنا النسخة الأولى من إطار الابتكار الحكومي في عام 2015 وقد تضمن هذا الإطار شرح للابتكار الحكومي وتناول المراحل السبع لعملية الابتكار. ومنذ ذلك الحين، قامت الجهات الحكومية بتطوير آلاف الابتكارات التي أثرت على حياة جميع أفراد المجتمع في دولة الإمارات.

وفي إطار سعيها نحو تحقيق أهداف أجندتنا الوطنية استلهاماً برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، ندرك أن العالم يتغير باستمرار حيث أن عالمنا المعاصر يطرح تحديات غير مسبقة ويزيد من حدة عدم اليقين وبالتالي تتغير طبيعة الابتكارات الحكومية، وتظهر أدوات ابتكار جديدة مما يؤكد على أهمية دور الابتكار الحكومي.

شهد الابتكار في القطاع العام تطوراً وتغييراً، الأمر الذي جاء معه عدد كبير من الأدوات والمفاهيم الجديدة. كما أن الابتكار أخذ دوراً محورياً لدى الحكومات نتيجة مساهمته الكبيرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في القطاع العام. تبقى النسخة الأولى من هذه الإطار صالحة وتأتي النسخة الثانية بمفاهيم وأدوات إضافية تساعد الجهات.

يعتمد الإصدار الثاني من إطار الابتكار الحكومي على نجاح الإصدار الأول وقد تم تحديث عملية الابتكار لتركز على الأثر والنتائج لكي تتماشى بشكل أفضل مع آلية عمل حكومة دولة الإمارات. كما تم دعم وتمكين دور الرئيس التنفيذي للابتكار من خلال توضيح المهام بشكل متعمق ومنحه الأدوات والصلاحيات اللازمة لتبني ملف الابتكار المؤسسي وبما يضمن تنفيذ الابتكارات وإحداث التغيير المنشود.

كما يجدر الإشارة إلى إنه بالرغم من تحديث بعض عناصر الإصدار الأول من إطار الابتكار الحكومي، مثل العمليات المتعلقة بتخطيط وتمويل الابتكار، إلا أن العديد من الأدوات والتوجيهات والقوائم التفصيلية في الإصدار الأول لا تزال سارية المفعول.

خلق مساحة الابتكار الحكومي

الابتكار دورة متكررة

الابتكار دورة متكررة وليس مجرد حدث فردي لا يتكرر، وكل مرحلة من مراحل الابتكار لها أهميتها، بدءاً من شرارة الإلهام الأولية حتى الوصول إلى النتيجة النهائية في صورة خدمة أو منتج. ودورنا هنا أن نحتضن هذه الدورة، ونضمن حصول الأفكار في كل مرحلة على الرعاية والاهتمام اللازمين.

ومن هنا، ندعو كل فرد وكل إدارة وكل قطاع للانضمام إلينا ومشاركتنا هذا الالتزام بحماية ورعاية مساحة الابتكار. لنعمل معاً لبناء بيئة حاضنة للابتكار تضمن منح الاهتمام المناسب لكل فكرة وإتاحة الفرصة لها لإحداث فارق ملموس.

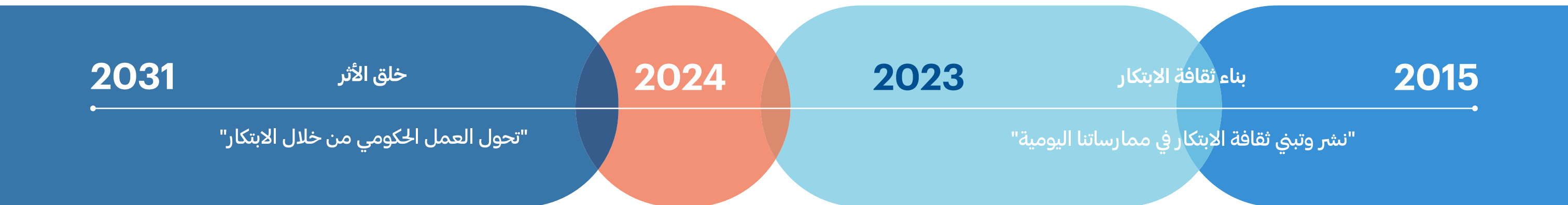
تُعدّ المساحة المتاحة لتوليد الأفكار، وترسيخ جذورها، وإزدهارها هي الأرض الخصبة التي تحتضن الابتكار الحقيقي. ولرعاية هذه الأرض الخصبة، علينا أن نوفر الرعاية اللازمة للإبداع كي ينمو ويزدهر، ونضمن إتاحة الفرصة لكل فكرة للتطور والتحول إلى حل مؤثر يساعد على دعم جودة حياة أفراد المجتمع.

ولا يقتصر التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالابتكار على توليد الأفكار فحسب، بل يركز على تطوير بيئة داعمة تمنح هذه الأفكار الدعم الذي تحتاجه لتزدهر.

الفكرة ————— تحقيق الأثر

ويتمثل هدفنا النهائي في ضمان تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع تعود بالنفع على المواطنين والمقيمين. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نرعى عملية الابتكار بدءاً من تطوير المفهوم حتى تحقيق الأثر، مع التحلي بروح الاستكشاف والتصميم على الوصول للهدف. ويسمح هذا النهج للمبتكر بالتجريب والتعلم وتحسين العمل. وتساعدنا حماية مساحة الابتكار على رعاية رحلة العمل لتحقيق نتائج تدريجية موجهة نحو تحقيق نتائج دائمة تمتس حياة كل فرد من أفراد المجتمع.

مرحلة جديدة من الابتكار الحكومي



"نشر وتبني ثقافة الابتكار في ممارساتنا اليومية"

2023

بناء ثقافة الابتكار

2024

خلق الأثر

2031

"تحول العمل الحكومي من خلال الابتكار"

واليوم، أصبح الابتكار بات مرادفاً لحكومة دولة الإمارات، فقد غُرست بذور الابتكار وإمكاناته في أرجائها وُبُنيت القدرات المطلوبة في كل جهة حكومية. حان الوقت لإطلاق إمكانات الابتكار وإدراك تأثيرها على أهم السياسات والبرامج الحكومية. وهذا التأثير يشمل:

خلق الأثر على حياة أفراد المجتمع



دعم تنفيذ أولويات الأجندة الوطنية، البرامج ذات الأولوية في كل جهة وقطاع



تطوير الخدمات والسياسات المبتكرة



تحويل العمليات الحكومية لتغدو أكثر ابتكاراً وتحقق نتائج مؤثرة



إنشاء الأساس اللازم للاستطلاع والتجريب وسرعه تطوير النماذج الأولية



في إطار التوجيهات والتطلعات الطموحة لحكومة دولة الإمارات على مستوى القطاعات المختلفة، تأسس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي عام 2015 للأسسة الابتكار، من خلال بناء القدرات ونشر أفضل الممارسات المؤسسية في حكومة الإمارات.

منذ عام 2015 نجح مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بالتعاون مع الجهات الحكومية في جعل الابتكار ممارسة يومية وفي تحقيق التالي:

تعزيز الوعي حول أهمية الابتكار



بناء القدرات الابتكارية على مستوى الحكومة



تطوير حزمة أدوات الابتكار



احتضان مشاريع خاصة بالابتكار



الابتكارات الحكومية

في حكومة دولة الإمارات

تأتي الابتكارات في أنواع عديدة ومختلفة، ويمكنها تطوير السياسات والعمليات والخدمات وغير ذلك الكثير. فيما يلي بعض أنواع الابتكارات التي تم تطويرها:



ابتكارات في استخدام الموارد

الابتكارات التي تهدف إلى إيجاد طرق أكثر كفاءة وإبداعية لاستخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لتبسيط العمليات وتعزيز الإنتاجية في معالجة التحديات.



ابتكارات في تحقيق الريادة الرقمية

تدعم هذه الابتكارات إدخال التقنيات والعمليات ونماذج الأعمال التكنولوجية الجديدة والمتقدمة لتغيير نهج العمل بشكل جذري لتعزيز مرونة وكفاءة الأعمال وتركيزها على المتعاملين.



ابتكارات في الأثر المجتمعي

تهدف هذه الابتكارات إلى تعزيز فعالية وكفاءة وتأثير الخدمات المجتمعية والإنسانية من خلال التغلب على التحديات لتلبية احتياجات الأفراد وتمكينها وبناء قدراتها.



ابتكارات في تسهيل الإجراءات الحكومية

تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في طريقة عمل الجهات والمؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات المعتمدة على أساليب وتقنيات جديدة لتعزيز كفاءة وشفافية العمليات الحكومية التي تركز على المتعامل.



التحالفات والشراكات الجديدة

الابتكارات التشاركية التي يعمل عليها مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص لحل تحدي ملح أو لإنجاز مهمة معينة.



ابتكارات في الاستدامة

تهدف إلى إحداث تأثيرات إيجابية لمستقبل أكثر استدامة ومرونة في القطاعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير وتنفيذ ممارسات جديدة تساهم في تعزيز الاستدامة.

ممارسات الابتكار

يتضمن الإصدار الثاني من إطار الابتكار الحكومي طريقة جديدة لتصوير وتخطيط الابتكار بما يتماشى بشكل أفضل مع مراحل الابتكار والأولويات الاستراتيجية لكل جهة. ولتوضيح دور الابتكار بشكل أكبر، تم تحديد ثلاث مراحل للابتكار: ممارسات الابتكار ومحركات الابتكار ومهام الابتكار.

يتيح هذا المخطط للقادة والفرق المعنية ببرامج الابتكار فهما أفضل لمراحل الابتكار حيث تبرز هذه المراحل كيفية مساهمة الابتكار في تحقيق أولوياتهم الاستراتيجية وتحقيق النتائج المرجوة مما يجعل الابتكار جزءاً أساسياً في جوهر العمل الحكومي.

مهام الابتكار

محركات الابتكار

الإطار الجديد للابتكار الحكومي

تبسيط مراحل الابتكار

المراحل الثلاث للابتكار في الإطار الجديد تتماشى بشكل أفضل مع كيفية تخطيط الحكومة وتنفيذ برامجها ومبادراتها الرئيسية، بما يوفر وضوح أكثر للقيادة لضمان تخطيط أفضل ولتكامُل الابتكار مع الخطط الاستراتيجية للحكومة.

التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية واستراتيجيات الجهات الحكومية

الابتكار الحكومي يجب أن يساهم مباشرة في تحقيق أجندة الدولة وأولويات حكومة الإمارات واستراتيجيات الجهات الحكومية. ويسلط الإطار الجديد الضوء على هذا الترابط الوثيق، موضح أن مبادرات الابتكار تدفع وتدعم الأولويات الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات.

التنسيق مع حكومة الإمارات

تم تصميم إطار الابتكار الحكومي الجديد ليكون متماشياً بشكل وثيق مع الآليات الحالية لحكومة الإمارات، بالإضافة إلى دعم دور مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي ليكون جهة داعمة فعالة للجهات الحكومية التي تقوم بتنفيذ الإطار الجديد.

إطار الابتكار الحكومي الجديد، الذي يتم استعراضه هنا، سيحدد كيفية تخطيط وتصميم وتنفيذ الابتكار في حكومة الإمارات في المرحلة الجديدة للابتكار الحكومي.

يقدم الإطار الجديد عناصر رئيسية لجعل الابتكار عنصراً استراتيجياً أكثر أهمية في العمل الحكومي.

يؤثر إطار الابتكار الحكومي تأثيراً مباشراً على الأهداف الوطنية والبرامج ذات الأولوية لحكومة دولة الإمارات وكذلك استراتيجيات الجهات حيث يتضمن الإطار العناصر التالية:



تطوير
الحلول الجديدة



الاستهلاك
من الابتكارات
المحلية والعالمية



تحديد الفرص
والتحديات



دعم
تنفيذ الابتكارات
المثبتة فعاليتها



التحقق من فعالية
هذه الحلول
باستخدام النماذج
الأولية والتجريب



بناء القدرات
الابتكارية في المجالات
التي تعزز تنفيذ
البرامج ذات الأولوية

الإطار الجديد للابتكار الحكومي

02

مهمات الابتكار

الابتكارات هي أفكار يتم تطبيقها لتجاوز أكبر التحديات وانتهاز أبرز الفرص التي تواجهها الحكومة. وتعمل حزمة أدوات الابتكار المتنوعة على تحويل الأفكار إلى نماذج أولية قابلة للتطبيق وجاهزة للتنفيذ.

01

ممارسات الابتكار

يبدأ الابتكار بمصدر غني بالأفكار الخلاقة، سواء كان عالمياً أو من داخل الحكومة. يتم العمل على تطوير الشبكات المحلية والعالمية، ورعاية الأفكار وضمان توفرها في متناول الجميع.

03

محركات الابتكار

الغاية المطلقة من الابتكار هي ترجمة الأفكار إلى واقع. وسيتم العمل على إتاحة فرص التنفيذ، ومضاعفة أثر الابتكار على مستوى الحكومة.

الأجندة الوطنية
البرامج ذات الأولوية
استراتيجية الجهة المعنية

هيكل الإطار الجديد للابتكار الحكومي



تم دعم الإطار الجديد للابتكار الحكومي ببيئة داعمة للابتكار مصممة لتمكين الجهات الحكومية من استغلال الإمكانيات القصوى للابتكار لتحقيق أهدافها وأولوياتها الاستراتيجية:

- تم وضع إطار واضح لدور الرؤساء التنفيذيين للابتكار والصلاحيات الموكلة لهم لدعم المبادرات الرئيسية للجهات.
- توضيح عملية تمويل الابتكار لضمان الدعم المالي اللازم لاستكشاف الابتكارات الواعدة وتنفيذها.
- تم وضع هيكل حوكمة الابتكار لضمان توافق وتناسق جهود الابتكار مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية للحكومة وضمان تحقيق نتائج قابلة للقياس.
- سيقوم مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بدور مركز التميز للابتكار الحكومي وسيتولى تقديم الدعم والإرشاد اللازم بالإضافة إلى توفير أدوات الابتكار وتسهيل عمليات الوصول إلى الشبكات المحلية والعالمية لدعم أنشطة الابتكار في الجهات.

تشكل هذه العناصر مجتمعة بيئة شاملة داعمة لتمكين الابتكار الحكومي، مما سيدفع جهود التغيير الإيجابي وتعزيز جودة الخدمات الحكومية.

الهدف الرئيسي لإطار الابتكار الحكومي الجديد



يضع الإطار الجديد للابتكار الحكومي الأثر كهدف نهائي لجهود الابتكار في حكومة الإمارات. يتم قياس الأثر بالنسبة إلى:

- الأجندة الوطنية والرؤية وتوجهات القيادة
- الخطط الاستراتيجية والخطط التشغيلية للجهات
- المشاريع التحويلية وذات الأولوية والسياسات والخدمات

وبالتالي يتطلب الإطار الجديد للابتكار الحكومي مشاركة قادة الجهات لضمان تحقيق النتائج المنشودة.

كما يعني ذلك أيضا أن جهود الابتكار تدفع بدور أكبر للرؤساء التنفيذيين للابتكار في الجهات، وضرورة تخصيص الميزانية بشكل أوضح لضمان توفر الموارد اللازمة للابتكار.

الهدف الرئيسي لإطار الابتكار الحكومي الجديد

الابتكار يدفع عملية
التحوّل عبر جميع
الأولويات الاستراتيجية
للحكومة

الابتكار على مستوى الجهة



نقطة انطلاق جهود الابتكار في كل جهة هي الاستراتيجيات والأولويات الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها. لذلك، يبدأ الابتكار من خلال طرح هذا السؤال: كيف يمكننا تحقيق أولوياتنا بشكل أسرع وأفضل وبتكلفة أقل؟

عندما يتم تحديد الأهداف وضمان التوافق، يمر الابتكار بثلاث مراحل:

1. ممارسات الابتكار: تطوير أفكار مبتكرة وبناء شبكات تعزز الابتكار.
2. مهمات الابتكار: إجراء عمليات التجريب وتصميم النماذج الأولية للتحقق من فعالية الابتكارات.
3. محركات الابتكار: مضاعفة أثر الابتكار من خلال التنفيذ والتوسع والمشاركة.

كل جهة مسؤولة عن تضمين هذه المراحل الثلاث للابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يقدم مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي الدعم اللازم لضمان النجاح.



الشبكات العالمية

- 01 التفاعل مع النظراء العالميين، وتعزيز التعاون لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات
- 02 الاطلاع على أحدث التوجهات والابتكارات في القطاعات المختلفة
- 03 التواصل مع الخبراء العالميين، وطلب المشورة، ومواكبة أحدث التوجهات
- 04 تسهيل الشراكات مع المؤسسات العالمية لتشجيع التعاون المشترك

01 ممارسات الابتكار

يتطلب اكتشاف الابتكارات وتحفيز توليد الأفكار الإلام بالتوجهات العالمية والمحلية، إلى جانب التعرف على ابتكارات المؤسسات من خلال نشر ثقافة التعاون والتواصل المستمر. لا تنحصر أهداف دولة الإمارات في اكتشاف أفكار وابتكارات جديدة فحسب، بل تشمل أيضاً تمكين موظفي القطاع الحكومي من إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة التحديات المعقدة. ويجب ترجمة هذه الأفكار إلى رؤى قابلة للتنفيذ وتماشى بشكل مباشر مع الأولويات الوطنية.

الابتكارات المحلية

- 01 تطوير حلول جديدة وفريدة وريادية، صممت لتحقيق الأولويات الوطنية
- 02 تبادل الأفكار والابتكارات لمواجهة التحديات المحلية
- 03 تعزيز الروابط مع الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمبتكرين من شتى القطاعات
- 04 التفاعل مع المجتمع المحلي لتلبية احتياجات أبنائه

الاستكشاف الداخلي

- 01 تنظيم البرامج لتحفيز الإبداع والابتكار ضمن المؤسسة
- 02 تشجيع روح التعاون بين الإدارات لتعزيز الحلول المبتكرة
- 03 استكشاف أفكار الموظفين

دور مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي في دعم الجهات الحكومية

تسهيل التعاون والتواصل بين الجهات والمبتكرين من خلال تنظيم الاجتماعات ومشاركة أفضل الابتكارات

توفير الأدوات والمنهجيات اللازمة لتعزيز التعاون الداخلي

تطوير شبكات وروابط عالمية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتوفيرها مع كافة الجهات الحكومية



02 مهمات الابتكار

يشجع الابتكار في دولة الإمارات على تسخير الإمكانيات والحلول الجديدة لإعادة تصور الخدمات والسياسات الحكومية وإشراك المواطنين، من خلال تعزيز الكفاءة والاستباقية على المستوى الحكومي، وهو ما يقتضي استمرار تبني الحكومة لمنهجية التجريب واختبار الأفكار الجديدة والتحقق من فعاليتها، وإعدادها للتنفيذ على نطاق واسع.

الحداثة

- 01 تطوير حلول جديدة وفريدة وريادية، صممت لتحقيق الأولويات الوطنية
- 02 إعادة تصور ما يمكن تحقيقه
- 03 تحدي الفكر التقليدي وتبني الإمكانيات غير التقليدية
- 04 كسر الأنماط الحالية لإفساح المجال لكل ما هو جديد

النماذج الأولية

- 01 التجريب بجرأة
- 02 نشر ثقافة التسريع في تطوير النماذج الأولية
- 03 تبني منهجية التحسين السريع للابتكارات كوسيلة للتميز
- 04 استخلاص الدروس من نماذجنا الأولية

التجريب

- 01 الإقبال على تجربة الأفكار الطموحة التي تلي احتياجات الجمهور الملحة
- 02 تجربة النماذج الأولية الجريئة والتحويلية
- 03 تحفيز فكر ابتكاري يعيد صياغة مستقبل الحكومات
- 04 تقديم نماذج تجريبية تحدث نقلة نوعية في أنظمة العمل التقليدية

دور مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي في دعم الجهات الحكومية

تعزيز طرح الأفكار الجديدة عبر باقة متنوعة من الفعاليات والمشاركات، وتوفير الأدوات والآليات اللازمة لتطوير ابتكارات جديدة

توفير مساحة مخصصة لإعداد النماذج الأولية للبرامج المشتركة بين الجهات والتي تتوافق مع الأولويات الوطنية ودعم جميع الأنشطة المرتبطة بالنماذج الأولية

تحفيز النماذج التجريبية المؤثرة وتقديم الأدوات والشبكات والمنصات اللازمة لإلقاء الضوء على الجهود والنتائج المحرزة



03 محركات الابتكار

يتطلب تعميم الابتكار التوسع المنهجي في النماذج الأولية والتجريبية الناجحة ودمجها في مختلف جوانب العمل الحكومي، بما يؤدي إلى اعتماد الأفكار والممارسات المتطورة على نطاق واسع، وتعزيز عملنا وآلية تفاعلنا مع المواطنين والمقيمين. ويعمل التوسع على مضاعفة أثر الابتكارات، ما يساعد على تحقيق رؤية "نحن الإمارات 2031" وترسيخ مكانة الإمارات كدولة رائدة في مجال الابتكار الحكومي لتحقيق التقدم والنتائج المنشودة.

التنفيذ

- 01 السرعة في تنفيذ الابتكارات التي أثبتت نجاحها
- 02 السعي لتحقيق وفورات عند تنفيذ الابتكارات
- 03 تقديم ابتكارات تدعم الكفاءة والفعالية
- 04 السعي لعقد الشراكات لتحقيق الأثر الأكبر

التأثير

- 01 إلهام حكومات العالم بإمكانياتنا الابتكارية
- 02 إلهام حقبة جديدة من الابتكار التحويلي

المشاركة

- 01 مشاركة معارفنا وخبراتنا مع الآخرين
- 02 تحفيز الحراك العالي نحو نهج أكثر تركيزاً على المواطن في الابتكارات الحكومية
- 03 الاستفادة من خبرات الدول المختلفة في مواجهة التحديات العالمية المعقدة

دور مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي في دعم الجهات الحكومية

دعم مساعي التنفيذ بشكل مباشر، ومن خلال التنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء

توفير حزمة متنوعة من الأدوات والمنصات والشبكات لمشاركة قصص النجاح

توفير الأدوات والمنهجيات اللازمة لتعزيز التعاون الداخلي

الرؤساء التنفيذيون للابتكار



تم تعديل وتوضيح الأدوار والمسؤوليات الموكله للرؤساء التنفيذيين للابتكار لتمكين دورهم بصلاحيات أكبر لتحقيق نتائج استثنائية. بصفتهم قادة التغيير، فإنهم مكلفون بالتالي:

- تغيير الثقافة المؤسسية في الجهة وتعزيز روح الابتكار من خلال نشر الوعي وبناء القدرات وتعزيز ممارسات التجربة واختبار الأفكار.
- تطوير خطط الابتكار التي تساهم في تحقيق الأولويات والخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجهة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وإجراء دراسات وتحليلات دورية حول الفرص والتحديات ذات الصلة بالأهداف الرئيسية للجهة.
- تحدي الوضع الراهن وتشجيع تطبيق وتطوير أدوات وممارسات جديدة للتغلب على التحديات والاستفادة من أفكار الموظفين بطرق غير تقليدية ومكافأة مبادرات وأفكار الموظفين التي تساهم في تعزيز ثقافة الابتكار وتساهم في تطبيق المبادرات المبتكرة من خلال تسهيل ونشر روح التوافق والعمل التشاركي والتعاوني بين كافة الإدارات باستخدام الأدوات والمنهجيات الجديدة.
- تطوير واختبار النماذج الأولية، وإدارة الابتكارات الجذرية والتطويرية بدعم من الإدارة العليا.
- تطوير الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات والقطاع الخاص والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالابتكار وذلك لدعم القدرات الابتكارية في الجهة.
- قياس وتحليل نتائج الابتكار في الجهة الحكومية من خلال تقييم نجاح برامج ومبادرات الابتكار ورفع تقارير أداء ربع سنوية بالإنجازات المتحققة.
- تولى دور فعال في لجنة الابتكار في الجهة وذلك لدعم ملف وأجندة وجهود الابتكار.

من خلال هذه الأدوار والمسؤوليات الموسعة، يتم تمكين دور الرؤساء التنفيذيين للابتكار وتعزيز ثقافة الابتكار وضمان تحقيق الأثر والنتائج المرجوة للجهات، مما يساهم في تحقيق أهداف الابتكار الحكومي على مستوى الدولة بصفة عامة.

أدوار ومسؤوليات الرئيس التنفيذي للابتكار



تغيير الثقافة المؤسسية في الجهة وتعزيز روح الابتكار من خلال نشر الوعي وبناء القدرات وتعزيز ممارسات التجربة واختبار الأفكار.

تطوير خطة للابتكار تساهم في تحقيق أولويات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجهة وذلك بالتعاون مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي.

إجراء دراسات دورية حول الفرص والتحديات ذات الصلة بالعمل الرئيسي للجهة.

الاطلاع على أحدث التوجهات والابتكارات العالمية والتقنيات التي يمكن أن تحدث نقلات نوعية في العمل المؤسسي للجهة ومشاركتها مع الإدارات المعنية.

إدارة نظام الاقتراحات والابتكارات ووضع إطار عمل ونظام لتشجيع روح المبادرة ومكافأة مبادرات وأفكار الموظفين التي تساهم في تعزيز ثقافة الابتكار و تطبيق المبادرات المبتكرة.

إدارة الجوائز الداخلية المرتبطة بالابتكار المؤسسي في الجهة الاتحادية وإدارة مشاركة الجهة في جوائز الابتكار الخارجية.

تحدي الوضع الراهن وتشجيع تطبيق وتطوير أدوات وممارسات جديدة للتغلب على التحديات والاستفادة من أفكار الموظفين بطرق غير تقليدية.

المشاركة في الفعاليات وورش العمل التي ينظمها مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي.



العمل مع القيادات والإدارات في الجهة لضمان تنفيذ المشاريع المبتكرة التي تمت تجربتها بنجاح والتي تساهم في تحقيق خطط الجهة والرؤية الوطنية.

إدارة عملية تطوير النماذج الأولية واختبارها بالتعاون مع مختلف الإدارات بهدف تحقيق أولويات الجهة والرؤية الوطنية ، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات المكتسبة من هذه الاختبارات.

إدارة فرق الابتكار المؤقتة/فريق الابتكار الدائم (إن وجد).

تطوير الشراكات مع المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات والقطاع الخاص والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالابتكار في مجال عمل الجهة.

قياس وتحليل نتائج الابتكار في الجهة الحكومية من خلال تقييم نجاح برامج ومبادرات الابتكار.

رفع تقارير ربع سنوية للوزير أو وكيل الوزارة للتعريف بجهود الجهة والإنجازات المتعلقة بالابتكار.

إدارة عملية تطوير وتسجيل حقوق الملكية الفكرية للجهة، متضمنة براءات الاختراع، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد.

إدارة الميزانية المخصصة للابتكار في الجهة حسب قرار مجلس الوزراء رقم (220/8 و28م) لسنة 2015 وأي ميزانية أخرى مخصصة للابتكار من قبل الجهة من أجل دعم المشاريع الخاصة بالابتكار.

صلاحيات الرئيس التنفيذي للابتكار

يجب أن تكون الصلاحيات ممنوحة مباشرة من الوزير أو وكيل الوزارة لتمكين الرئيس التنفيذي للابتكار من تنفيذ المهام الموكلة إليه وتحقيق النتائج المطلوبة.

01

تكون وظيفة الرئيس التنفيذي للابتكار وظيفة أساسية بدوام كامل أو مسؤولية تضاف على مسؤوليات قائمة (بناء على حجم الجهة يرجى الاستناد إلى الجدول)، وتتبع الوزير أو وكيل الوزارة

02

يمكن إنشاء وحدة تنظيمية منفصلة تعنى بالابتكار حسب حجم الجهة وإذا دعت الحاجة لذلك (استناداً إلى الجدول)

03

يمكن تشكيل فريق عمل داخلي يضم موظفين من وحدات تنظيمية مختلفة

04

يُمنح صلاحية الإدارة الكاملة للميزانية المخصصة للابتكار حسب قرار مجلس الوزراء رقم (8/220 و28م) لسنة 2015 وأي ميزانية أخرى تخصصها الجهة للابتكار، من خلال تطوير مصفوفة صلاحيات معتمدة

05

مسؤول عن إدارة وضمان تحقيق مؤشرات الأداء المتعلقة بالابتكار بالتنسيق مع مدير إدارة الاستراتيجية والمستقبل

دور الرئيس التنفيذي للابتكار وحجم إدارة الابتكار بناء على حجم الجهة

نوع الجهة	حجم الجهة	الرئيس التنفيذي للابتكار	الحجم المبدئي لفريق الابتكار (ليتم الموافقة عليه في كل جهة)
الجهات الاتحادية الكبيرة	يتجاوز عدد موظفيها 500 موظف	وظيفة بدوام كامل أو جزئي و لا تقل درجة الرئيس التنفيذي للابتكار عن مدير إدارة	وحدة تنظيمية مخصصة للابتكار (ليتم الموافقة عليها لكل جهة)
الجهات الاتحادية المتوسطة	يتراوح عدد موظفيها بين 200 و500 موظف	وظيفة بدوام كامل أو جزئي و لا تقل درجة الرئيس التنفيذي للابتكار عن مدير إدارة	فريق عمل من عدة إدارات أو فريق عمل مخصص يتبع الرئيس التنفيذي للابتكار
الجهات الاتحادية الصغيرة	يقل عدد موظفيها عن 200 موظف	وظيفة بدوام جزئي (وكيل وزارة مساعد)	تشكيل فريق عمل داخلي يضم موظفين من وحدات تنظيمية مختلفة

أي تغيير للهيكل التنظيمي للجهة يتطلب اعتماد بناء على آلية العمل المعتمدة لتغيير الهياكل التنظيمية. للمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى دليل الهياكل الحكومية.

تمويل الابتكار



آلية صرف ميزانية الابتكار 1% من قبل وزارة المالية

في عام 2015 أصدر مجلس الوزراء مرسوماً بتمويل مشاريع الابتكار ونص المرسوم على تقديم التمويل بعد موافقة مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي على خطط الابتكار لكل جهة.

استُحدثت عملية تمويل جديدة لضمان امتثال الجهات لهذا المرسوم.

بعد الموافقة



يقوم مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي وفريق أداء بمراجعة تنفيذ مشاريع الابتكار ويصدر تقريراً سنوياً بالنتائج



تنقل وزارة المالية الميزانية المخصصة للابتكار لكل جهة إلى بند خاص في الميزانية يتم إنشاؤه لهذا الغرض



تقوم الجهات الحكومية بتطوير خطط الابتكار وعرضها على مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي للموافقة



تمويل خطط ومشاريع ابتكار الجهات. تحدد وزارة المالية الميزانية المخصصة للابتكار (1%) في بداية الدورة المالية بالتعاون مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي

المواءمة بين استراتيجية الجهة وخطة الابتكار

يسلط دليل تطوير الاستراتيجية الضوء على مجالات أساسية عدة يؤدي فيها الابتكار دوراً جوهرياً على صعيد تنفيذ استراتيجية الجهة. ويشير "دليل إعداد وإدارة الخطة الاستراتيجية للجهة" إلى العناصر التالية:



خطة الابتكار في الجهة

للحصول على تمويل الابتكار يتعين على الجهات أن تقدم خطة ابتكار سنوية إلى مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي للاطلاع والموافقة عليها.

وينبغي أن تتضمن خطة الابتكار المحاور التالية:

برامج الابتكار	
الابتكار في البرامج ذات الأولوية	يجب أن يدعم الابتكار البرامج ذات الأولوية والأولويات الاستراتيجية في الجهة، وينبغي أن تتضمن خطة الابتكار البرامج التي سيتم دعمها وآلية الدعم
تعزيز الإلهام على مستوى الجهة	الإلهام وطرح الأفكار يدفعان عجلة الابتكار، من خلال ورش العمل ومشاركة الابتكارات وتنسيق الفعاليات وغيرها من العناصر الداعمة لتوليد الأفكار
التحقق وتطوير النماذج الأولية	يجب اختبار الأفكار المبتكرة والتحقق من فعاليتها، وينبغي توضيح الجهود والأنشطة الداعمة لتطوير النماذج الأولية والتجريب للتحقق من فعالية الأفكار المبتكرة
ممكّنات الابتكار	
التدريب	تنظيم دورات تدريبية تركز على الابتكار على نطاق الجهة، بما في ذلك أنشطة لشر وتعزيز ثقافة الابتكار
الأدوات والمنصات	توفّر أدوات ابتكارية تخص قطاع الجهة، بالإضافة إلى المنصات والمختبرات التي تدعم أنشطة الابتكار
تطوير شبكات التواصل	تطوير شبكات تواصل محلية وعالمية لمشاركة الابتكارات، والعمل على تطوير الابتكارات التشاركية، والنهوض بنتائج الابتكار

حوكمة الابتكار



تشكل الحوكمة الأساس لمنهج منظم وقابل للقياس لتقييم نتائج مبادرات الابتكار داخل الجهات. وتتمحور هذه الهيكلية الحوكمية حول عنصرين حيويين مصممين لضمان المساءلة والتوافق الاستراتيجي لجهود الابتكار.

أولاً، تم تحديث مؤشرات الأداء الرئيسية للابتكار لتكون أداة حاسمة لمراقبة وتقييم تقدم وفعالية مبادرات الابتكار إذ أنها تعمل كأداة توجيهية، توجه صناع القرار وتعمل على توفير الموارد وقياس النتائج.

ثانياً، يتطلب الإطار وجود لجنة تعنى بالابتكار (إما لجنة قائمة أو انشاء لجنة تختص بالابتكار) بعضوية كبار القادة في الجهة وذلك للتأكيد على ضرورة التزام الجهة بتضمين الابتكار ضمن العمليات الرئيسية لها. تتولى هذه اللجنة وضع أولويات الابتكار، والإشراف على تنفيذ استراتيجيات الابتكار، وضمان أن يكون الابتكار محركاً رئيسياً لتحقيق أهداف الأولويات الوطنية وأولويات الجهة الحكومية.

حوكمة الابتكار

مؤشرات الأداء الرئيسية للابتكار - نظام “أداء”

المؤشر	وصف المؤشر	معادلة القياس	دورية القياس (وحدة القياس)
معدل اقتراحات الموظفين لكل موظف 100	يقيس هذا المؤشر نسبة اقتراحات موظفي الجهة الاتحادية التي تم قبولها (المطبقة وغير المطبقة) وذلك من إجمالي الاقتراحات المقدمة من قبل الموظفين. يهدف المؤشر إلى قياس مدى مشاركة الموارد البشرية في تقديم اقتراحات مجدية وفعالة ترقى لتكون ابتكارات تساهم في تقديم حلول مبتكرة وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بطرق إبداعية وتحقيق نتائج ريادية وقيمة مضافة لجميع المعنيين. يتم تعريف الابتكار بأية فكرة تحقق منفعة عامة يتم تطويرها واختبارها وتنفيذها، وقد تكون على شكل منتج جديد أو خدمة جديدة أو تحديث عمليات داخلية قائمة أو اقتراح سياسة، أو حتى من خلال التفكير بتحدٍّ معيّن بطريقة مختلفة أو التوقف عن ممارسة معيّنة لم يثبت نجاحها.	((عدد الابتكارات الناتجة عن اقتراحات الموظفين في فترة القياس) ÷ (إجمالي الموارد البشرية في الجهة الاتحادية)) * 100	سنوي (اقتراح لكل 100 موظف)
معدل الأفكار المطبقة لكل موظف 100	يقيس هذا المؤشر معدل أفكار الجهة الاتحادية (التي تم تطبيقها أو تجربتها (Prototype) لكل (100) موظف. يهدف المؤشر إلى ضمان وجود إطار مؤسسي لتقييم الاقتراحات والأفكار الواردة للجهة الاتحادية من الموظفين (أو من مختلف المصادر)، ومدى حرص الجهة الاتحادية على تبني أفكار واقتراحات الموظفين وتطبيقها والاستفادة منها لتعزيز فاعلية وكفاءة الجهة، مع ربط نتيجة هذا المؤشر مع حجم الموارد البشرية في الجهة الاتحادية لضمان مشاركة أكبر شريحة من الموارد البشرية في تقديم الأفكار والاستفادة من البيئة الابتكارية التي توفرها الجهة الاتحادية لموظفيها، وتشمل الأفكار الواردة من الموارد البشرية أو من أي مصدر آخر كجلسات العصف الذهني أو زيارات المقارنات المعيارية أو غيرها من المصادر.	((إجمالي الابتكارات التي تم تطبيقها/تجربتها خلال فترة القياس) ÷ (إجمالي الموارد البشرية في الجهة الاتحادية)) * 100	سنوي (ابتكار مطبق لكل 100 موظف)
عدد التحسينات المنفذة على العمليات والخدمات الرئيسية نتيجة الأفكار المطبقة	يقيس هذا المؤشر إجمالي عدد التحسينات التي تمت على المهام والعمليات والخدمات الرئيسية للجهة (Core Functions) نتيجة تطبيق الابتكارات التي تم تبنيها، وتشمل هذه التحسينات على سبيل المثال لا الحصر: زيادة إنتاجية العمليات والخدمات الرئيسية، تحسين تجربة التعامل، تقليل خطوات تقديم الخدمة، تبني/ تطوير التكنولوجيا الجديدة في تحسين العمليات الرئيسية/ الخدمات، تطوير نظام إلكتروني/ذكي ساهم في زيادة عدد المعاملات المنجزة أو تقليل وقت إنجاز المعاملة أو إعادة تطوير قنوات تقديم الخدمة، رفع كفاءة تنفيذ المبادرات والمشاريع. يهدف المؤشر إلى ضمان تطبيق الجهة الاتحادية للابتكارات والاستفادة منها في تعزيز الكفاءة الحكومية (مع أهمية توثيق التحسينات وتصنيفها ضمن سجل داخلي في الجهة الاتحادية، ويرفق هذا السجل مع نتيجة المؤشر في نظام أداء).	إجمالي عدد التحسينات المنفذة من تطبيق الأفكار خلال فترة القياس	سنوي (عدد)
مؤشر الريادة في فعالية تطبيق الابتكارات الحكومية	يقيس هذا المؤشر أبرز مخرجات الابتكار الحكومي ضمن منظومة حوكمة توثق المخرجات الرئيسية ضمن خمس معايير محددة، وعلى الجهة دعم نتيجة المؤشر بالأدلة الداعمة خلال فترة القياس، تشمل خمس معايير رئيسية وهي نسبة إنجاز وتحقيق مستهدفات خطة الابتكار في الجهة وأبرز الابتكارات معتمدة من قيادات الجهة والمختارة للتجربة والنمذجة الأولية (من ابتكار واحد ويحد أقصى 3 ابتكارات) وأبرز النماذج من الابتكارات الأولية التي تم تطويرها والاختبارات التي تم تنفيذها (من نموذج واحد ويحد أقصى 3 نماذج) وأبرز البرامج والعمليات والخدمات التي تم إجراء تحسينات عليها نتيجة للابتكارات المطبقة (الحد الأدنى عدد 1 ويحد أقصى 3 وعدد الشراكات التحويلية لتعزيز البرامج الابتكارية.	نتيجة التقييم الفني الشامل من فريق مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي	سنوي (%)

المؤشر	وصف المؤشر	معادلة القياس	دورية القياس (وحدة القياس)
	يقيس هذا المؤشر أبرز مخرجات الابتكار الحكومي ضمن منظومة حوكمة توثق المخرجات الرئيسية ضمن خمس معايير محددة، وعلى الجهة دعم نتيجة المؤشر بالأدلة الداعمة خلال فترة القياس، تشمل المعايير التالي: 01. نسبة إنجاز وتحقيق مستهدفات خطة الابتكار في الجهة: يقيس هذا المؤشر نسبة نجاح الجهة الاتحادية في تنفيذ خططها للابتكار من أجل إحداث تغييرات وتحسينات ذات قيمة مضافة في عملياتها وخدماتها عن طريق تبني وتطبيق وممارسة الابتكارات في إطار عملها اليومي. كما يقيس المؤشر قدرة الجهة على تصميم الأسس والبيئة الداعمة للابتكار بالاستناد إلى استراتيجية واضحة للابتكار وتبني الابتكار كثقافة مؤسسية وتصميم العمليات والخدمات لتركز على الابتكار ضمن مفهوم ودليل واضح خاص بالابتكار وتم مشاركته مع موظفي الجهة، إلى جانب قدرة الجهة الاتحادية على ممارسة وتطبيق الابتكارات ضمن عملياتها اليومية لتحقيق التغييرات الفاعلة والتميز والنجاح ويتم قيادتها من قبل الرئيس التنفيذي للابتكار. 02. أبرز الابتكارات المعتمدة من قيادات الجهة والمختارة للتجربة والنمذجة الأولية (من ابتكار واحد ويحد أقصى 3 ابتكارات): يقيس هذا المؤشر نسبة الاقتراحات المقدمة من قيادات الجهة الاتحادية (بحد أدنى مدير إدارة وما نحوها) بحسب تصنيف الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية) والتي تم قبولها كابتكارات وتساهم مباشرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لدى الجهة أو في تحسين الخدمات الرئيسية التي تقدمها الجهة. يهدف المؤشر إلى قياس نسبة الأهداف الاستراتيجية التي حظيت بأفكار مبتكرة تم عرضها على المسؤولين وتم اختيارها للتجربة والنمذجة الأولية أو للتنفيذ. سيتم تقييم كل ابتكار بنسبة مئوية وفي حال تقديم 2 أو 3 ابتكارات سيتم احتساب متوسط نتيجة الابتكارات المقدمة. 03. أبرز النماذج من المشاريع الأولية التي تم تطويرها والاختبارات التي تم تنفيذها (من نموذج واحد ويحد أقصى 3 نماذج): يقيس هذا المؤشر أبرز ثلاث نماذج من المشاريع الأولية التي تم تطويرها والاختبارات التي تم تنفيذها للمشاريع المبتكرة المتضمنة في الأولويات الاستراتيجية للجهة (البرامج والهوام والعمليات والخدمات الرئيسية للجهة—Core programs and functions) بما يشمل الأفكار المقدمة من الموظفين. ويهدف المؤشر لقياس عدد النماذج الأولية التي تم تطويرها والاختبارات المبتكرة التي تم تنفيذها في الجهة بمشاركة كافة المعنيين وأفراد المجتمع. كما يعكس القدرة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى حلول عملية. ويتبعن على الجهة عرض أبرز النماذج التي طورتها خلال فترة القياس، مع توفير الأدلة الداعمة وتوثيق الدروس المستفادة منها. يركز هذا المعيار على تشجيع ثقافة تطوير النماذج والتجربة والتعلم من التجارب، وسيتم تقييم كل نموذج ابتكار ومنحه نسبة مئوية وستكون نتيجة المعيار هو متوسط نتيجة النماذج المختارة من الجهة في حال تقديم أكثر من نموذج. 04. أبرز البرامج والعمليات والخدمات التي تم إجراء تحسينات عليها نتيجة للابتكارات المطبقة (الحد الأدنى عدد 1 ويحد أقصى 3): يقيس هذا المؤشر إجمالي عدد البرامج وآليات العمل والهوام والعمليات والخدمات الرئيسية للجهة (Core programs and functions) التي شهدت تحسينات على مستوى الكفاءة والفعالية نتيجة للابتكارات التي تم تبنيها. وتشمل هذه التحسينات على سبيل المثال لا الحصر: تطوير حلول وبرامج جديدة ومبتكرة، وزيادة إنتاجية العمليات والخدمات الرئيسية، وتحسين تجربة التعاملين، وتقليل خطوات تقديم الخدمة، وتبني/تطوير التكنولوجيا الجديدة في تحسين العمليات والخدمات الرئيسية، وتطوير نظام إلكتروني/ذكي لزيادة عدد المعاملات المنجزة أو تقليل وقت إنجاز المعاملة أو إعادة تطوير قنوات تقديم الخدمة، ورفع كفاءة تنفيذ المبادرات والمشاريع، وسيتم تقييم المخرجات ومنحها نسبة مئوية بحسب قدرة الجهة على توضيح أثر الابتكار قبل وبعد تطبيق الابتكار (مثال: الفترة الزمنية للعملية قبل التطبيق والفترة الزمنية للعملية بعد التطبيق.... الخ) ، وستكون نتيجة المعيار هو متوسط نتيجة المدخلات المختارة من الجهة في حال تقديم أكثر من مدخل. 05. عدد الشراكات التحويلية لتعزيز البرامج الابتكارية: يقيس هذا المؤشر عدد الشراكات العالية أو المحلية التي تهدف لتطوير ابتكارات جديدة أو تبني ابتكارات ناجحة من جهات أخرى. ويعكس هذا المعيار القدرة على التعاون وتبادل المعرفة لتعزيز الابتكار وتبنيه كفكر مؤسسي. ويمكن هنا تحديد أبرز الشراكات الاستراتيجية المبرمة سواء مع جهات حكومية أو القطاع الخاص أو منظمات عالمية أو جمعيات نفع عام أو نحوها من الشراكات التي تعزز منظومة العمل الحكومي في الجهة. وعلى الجهة عرض أبرز الشراكات الحكومية التي أبرمتها خلال فترة القياس مع الأدلة الداعمة، ويقيس هذا المؤشر الجهود التعاونية للجهة الاتحادية في العمل المشترك على تطوير و/أو تنفيذ برامج ابتكارية بما يعود بالنفع على الأولويات الاستراتيجية للجهة وسعة الدولة عموماً كمصدر للتجارب الرائدة. يعتبر عام 2024 سنة الأساس لقياس المؤشر وسيتم وضع المستهدفات بدء من عام 2025 بحسب مخرجات عملية التقييم		

لجنة الابتكار

تعتبر مهام ومبادرات الابتكار أساسية لإنجاح تنفيذ الخطط الاستراتيجية لدى الجهات الحكومية، ولذلك نوصي بأن يكون لدى كل جهة اتحادية لجنة تعنى بالابتكار تقوم بالمسؤوليات الموضحة أدناه. من الممكن تضمين مسؤوليات الابتكار في مهام لجنة قائمة أو إنشاء لجنة جديدة تختص بالابتكار.

ملاحظة: يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن أربعة اجتماعات سنوياً.



مراجعة وتحديد أولويات الابتكار من خلال الاطلاع على خطط وتحديات الجهة

اقترح سياسات وآليات عمل جديدة تسمح بتطوير حلول مبتكرة لتحسين عمليات الجهة

مراجعة واعتماد المشاريع الابتكارية المقترحة

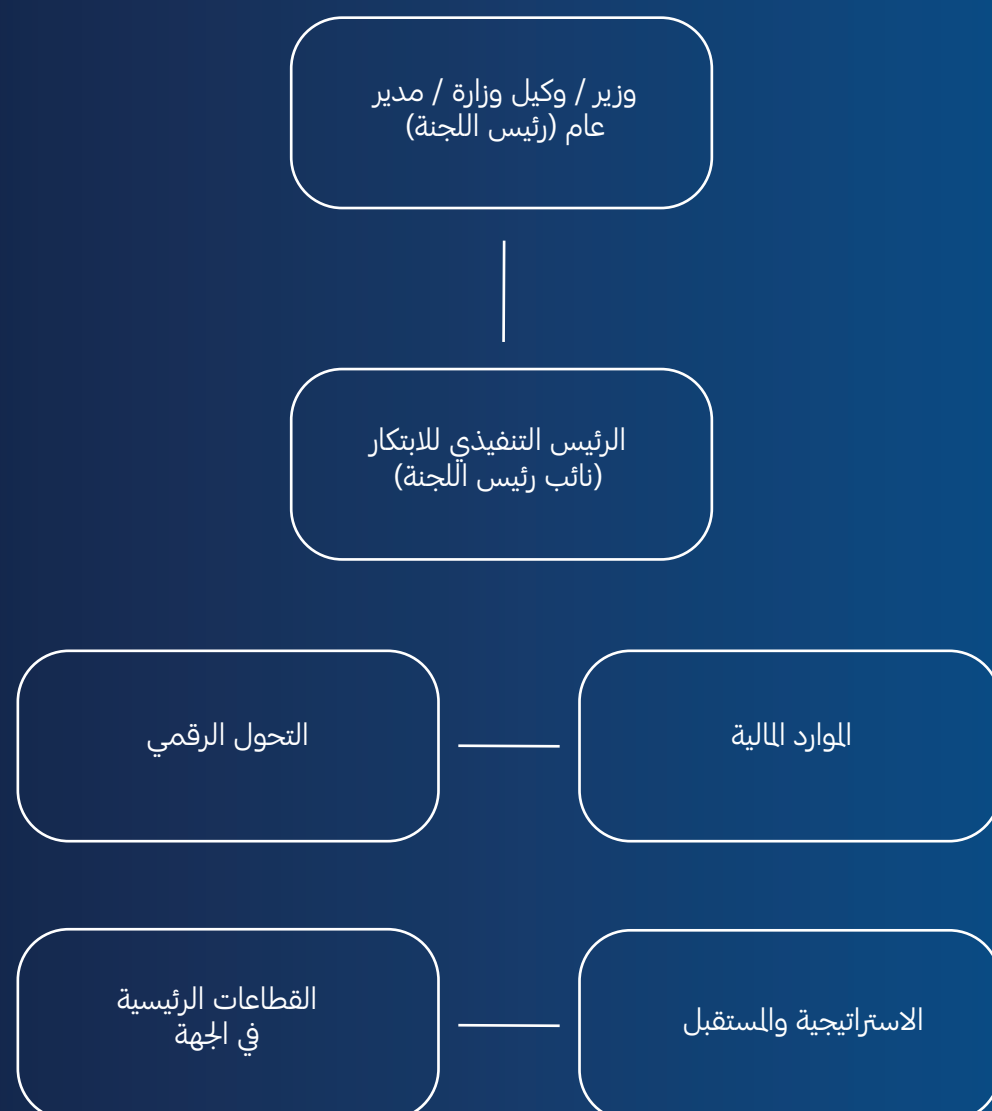
تخصيص الميزانية والموارد اللازمة لتجربة وتنفيذ مشاريع الابتكار

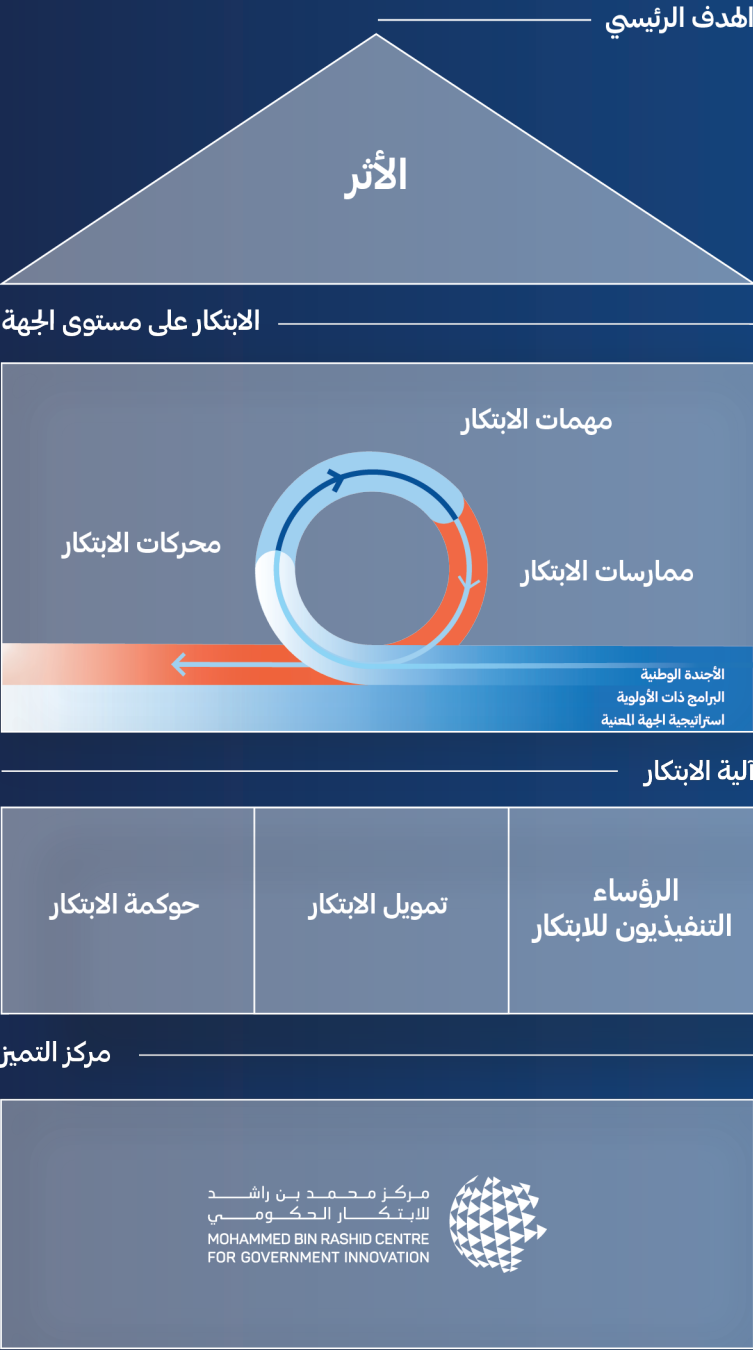
متابعة إنجاز مشاريع الابتكار

أعضاء اللجنة

يجب أن تضم اللجنة المعنية بالابتكار الأعضاء اللازمين للإشراف على سير المشاريع الابتكارية في الجهة وتقديم الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

أعضاء اللجنة المقترحون (لا تقل درجة أي من الأعضاء عن مدير إدارة)







عن مركز

محمد بن راشد للابتكار الحكومي

تأسس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بهدف إثراء ثقافة الابتكار في القطاع الحكومي بحيث يصبح ركيزة أساسية من ركائز حكومة دولة الإمارات تطبيقاً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)، ويهدف المركز إلى إيجاد بيئة داعمة للابتكار تحفز بناء قدرات الأفراد في كل مرحلة من مراحل التطوير، وإطلاق العنان للأفكار الملهمة، والاحتفال بالإنجازات والتعلم من الدروس المستفادة، وبالتالي ترسيخ مكانة حكومة الإمارات بصفقتها إحدى أكثر الحكومات ابتكاراً على مستوى العالم.

وتتمحور مهمة مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي حول ثلاثة ركائز رئيسية، وهي: مُمكنات الابتكار، ومهماته ومنصاته، وهي جميعاً تتماشى مع الأهداف الوطنية، إذ يتطلع المركز إلى إيجاد بيئة داعمة للابتكار تحفز بناء قدرات الأفراد من خلال وضع منظومة متكاملة للابتكار، وترسيخ مكانة الإمارات بصفقتها مركزاً عالمياً للابتكار. كما يعمل على تطوير ودعم الأفكار الملهمة من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنظومة، ويصمم منصات تترددُ أصداء إبداعها في كل زاوية، حتى يصبح الابتكار نبضاً يومياً في حياة كل فرد في دولة الإمارات.

ويُشكل الالتزام بتطوير مُمكنات الابتكار، ونسج خيوط الأفكار الملهمة، واستكشاف منصات داعمة له، جوهر عمل المركز، وتتجسّد هذه الرؤية الاستراتيجية في الرقي بالابتكار في القطاع الحكومي إلى أعلى المستويات، وتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بصفقتها رائدة في مجال الابتكار العالي. ويتحدى المركز جميع التوقعات ويعمل على إيجاد حاضٍ مشرق ومستقبل يتجاوز الحدود ويفتح آفاقاً لفرص غير محدودة. ويحرص المركز على ترسيخ ثقافة الابتكار في كافة جوانب العمل في القطاع الحكومي.

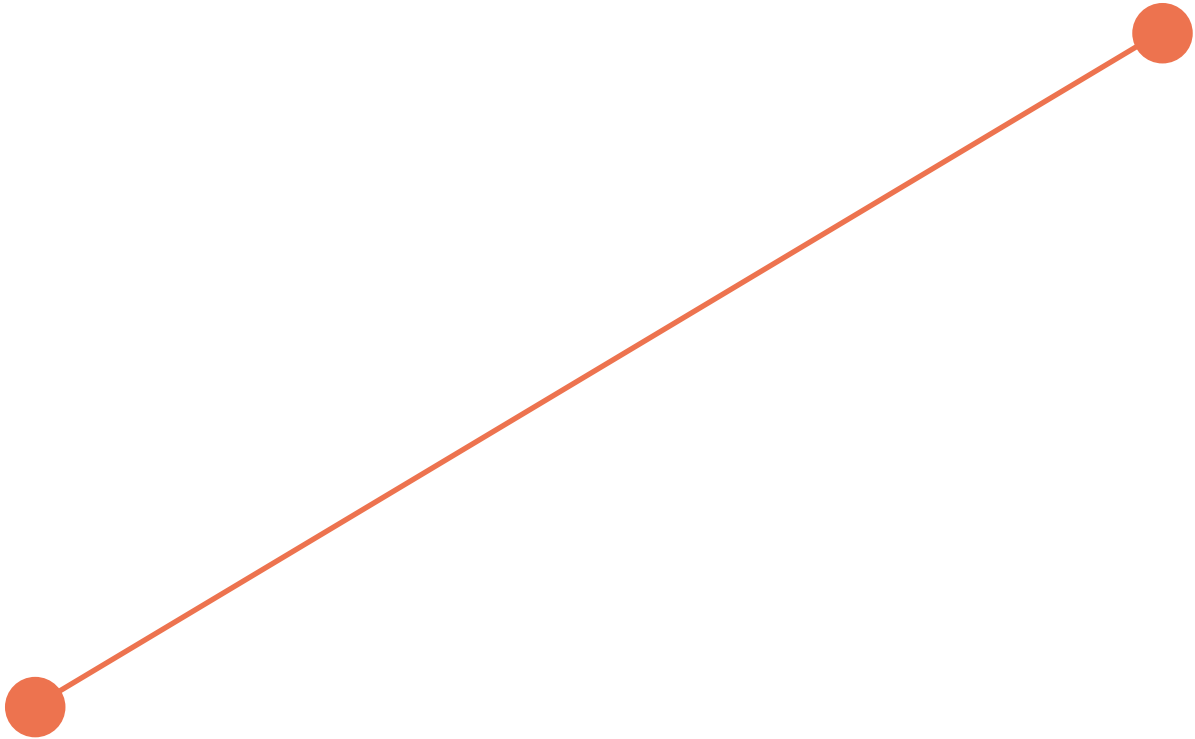
مرحباً بكم في عالم الابتكار حيث لم يعد الابتكار خياراً بل أصبح أسلوب حياة!

www.mbrcgi.gov.ae

رؤية المركز

دعم التحوّل المستمر
لآلية عمل حكومة
الإمارات من خلال
جعل الابتكار ممارسة
يومية وبناء ونشر
مفاهيم وممارسات
الابتكار لمضاعفة
الفعالية الحكومية

المحاور الرئيسية لمركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي



منصات الابتكار

توفير ممارسات ومناهج مبتكرة
لمضاعفة الأثر و الفعالية الحكومية

تعتبر منصات الابتكار أداة أساسية لتبادل الأفكار والفاهيم، والتعاون التشاركي عبر مختلف القطاعات من خلال تعزيز بيئات تشجع على الإبداع والابتكار. تمكن هذه المنصات الأفراد والجهات من تعزيز عملهم وتوفير الحلول المبتكرة لهم.

مهمّات الابتكار

احتضان وتصميم النماذج الأولية لتنفيذ
المبادرات المبتكرة في حكومة الإمارات

نسعى لتحفيز وتمكين موظفي القطاع الحكومي لاعتماد ثقافة التجريب وتصميم النماذج الأولية كجزء أساسي من عملهم، من خلال التشجيع على تغيير ثقافة تجنب المخاطر والتوجه نحو الابتكار. نهدف إلى تعزيز بيئة لا تُرحب فقط بالأفكار الجديدة، ولكن تسعى لتنفيذها على أرض الواقع.

ممكّنات الابتكار

رصد اتجاهات الابتكار الحكومي وإنشاء
قاعدة معرفية من الخبراء والمعلومات
تساهم في تحقيق الأجندة الوطنية

إن ممكّنات الابتكار تعتبر أساسية لبناء بيئة داعمة للابتكار في الإمارات من خلال تطوير البرامج والمبادرات التي تضمن ترسيخ الابتكار في الممارسات اليومية من خلال التعلم والاستكشاف. وهي تهدف أيضًا إلى تعزيز تطوير الشبكات التي تسهل عمليات التعاون وتبادل الأفكار.



يقوم مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بتقديم الدعم اللازم لكافة الجهات الحكومية لفهم وتطبيق إطار الابتكار الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تواصل معنا!

Info@mbrcgi.gov.ae

